قضية محمد رمضان وحسين موسى في البحرين

مقدمة

محمد رمضان وحسين موسى هما مواطنان بحرينيان عُرفا دوليًا بسبب قضاياهما القانونية المثيرة للجدل في البحرين، وقد اعتقلا في فبراير 2014 وحُكِم عليهما بالإعدام، مما أثار انتقادات واسعة من جانب منظمات حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وقد تمت إدانة الظروف المحيطة باعتقالهما واستجوابهما ومحاكمتهما على نطاق واسع، وخاصةً بسبب مزاعم التعذيب الشديد المُستخدم لانتزاع الاعترافات. وقد اتُهم محمد رمضان، وهو ضابط أمن في مطار البحرين الدولي سابقًا، وحسين موسى، وهو موظف في فندق، بالمشاركة في تفجير في منطقة الدير، ما أسفر عن مقتل ضابط أمن. وعلى الرغم من تأكيدهما أن اعترافاتهماأ انتُزِعَت تحت التعذيب، إلا أنه حُكِم على الرجلين بالإعدام في ديسمبر 2014. وقد خضعت قضيتهما لعدة استئنافات وإعادة محاكمات، مع المناصرة الدولية المستمرة لتسليط الضوء على المخاوف الخطيرة بشأن إنتهاكات حقوق الإنسان ونزاهة إجراءات محاكمتهما القانونية.

لقد تدهورت مسألة عقوبة الإعدام في البحرين بشكلٍ كبير منذ عام 2011، حيث اتسمت بزيادة حادة في عمليات الإعدام وأحكام الإعدام. وقد استأنفت الحكومة البحرينية تنفيذ هذه الأحكام في عام 2017، بعدما كانت قد التزمت في السابق بوقف تنفيذ أحكام الإعدام بحكم الأمر الواقع. وقد شهد هذا التجدد إصدار المحاكم أحكامًا بالإعدام بشكلٍ متكرر، وخاصةً في حالة الجرائم المرتبطة بالإرهاب. ومع ذلك، فإن العديد من هذه المحاكمات تشوبها مزاعم خطيرة تتعلق بانتهاكات الإجراءات القانونية الواجبة، بما في ذلك التعذيب والإعترافات القسرية والحرمان من التمثيل القانوني.

ويمتد نطاق عقوبة الإعدام في البحرين إلى ما هو أبعد من أخطر الجرائم، ليشمل الجرائم المتعلقة بالمخدرات وأعمال الإرهاب الغامضة التعريف، والتي تُستخدم في كثيرٍ من الأحيان كذريعة لاستهداف المعارضين السياسيين. وتشكّل قضية محمد رمضان وحسين موسى مثالًا على هذه القضايا، حيث حُكِم على الرجلين بالإعدام بعد مزاعم التعذيب والاعترافات القسرية في أثناء محاكمتهما بتهمة تورطهما المزعوم في تفجير. وتشير التقارير إلى أن استخدام التعذيب وسوء المعاملة للحصول على الاعترافات هو أمرٌ منتشر على نطاقٍ واسع في البحرين، حيث يتعرّض المعتقلون في كثيرٍ من الأحيان لإيذاء جسدي ونفسي شديد. ويؤدي افتقار القضاء إلى الاستقلالية عن السلطة التنفيذية إلى تفاقم الوضع، حيث تعتمد المحاكم في كثيرٍ من الأحيان على الاعترافات القسرية وتفشل في التحقيق بشكلٍ كافٍ في مزاعم التعذيب. وعلى الرغم من الاستفسارات والنداءات الدولية التي سلّطت الضوء على عدم توفر معايير المحاكمة العادلة واستخدام التعذيب في قضية محمد وحسين، فقد تم تأييد أحكامهما، مما يعكس مسائل نظامية أوسع داخل الإطار القضائي في البحرين في ما يتعلق بعقوبة الإعدام.

عقوبة الإعدام في البحرين

في عام 2011، وردّاً على الاحتجاجات السلمية الكبيرة المؤيدة للديمقراطية، نفذّت الحكومة البحرينية "حملة عقابية وانتقامية من القمع العنيف ضد مواطنيها". وفي أعقاب الانتقادات الدولية لانتهاكات الحكومة، بما في ذلك استخدام اللعتقال التعسفي والاحتجاز والتعذيب وسوء المعاملة والمحاكمات غير العادلة، أنشأ الملك حمد اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق من أجل النظر في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان التي حصلت خلال العام ذاته. نشرت اللجنة، التي كانت تتمتع بعضوية موثوقة ومستقلة، تقريرها في 23 نوفمبر 2011، وخلصت ملاحظاتها إلى تعرّض الكثير من المعتقلين للتعذيب لانتزاع الإعترافات، وبالتالي انتهاك القانون البحريني والدولي.

وفي العقد الذي أعقب هذه الالتزامات، زاد استخدام عقوبة الإعدام في البحرين بشكلٍ كبير. وفي هذا الصدد، تكشف البيانات عن وجود صلة واضحة بين هذا التصعيد وفشل السلطات البحرينية في تنفيذ الإصلاحات الموعودة بشأن تجريم التعذيب، ولا يزال عدد كبير من عمليات الإعدام وأحكام الإعدام ينطوي على مزاعم بالتعذيب منذ عام 2011 في البحرين. وأشار تقرير صادر عن معهد البحرين للحقوق والديمقراطية (BIRD) إلى ارتفاع مقلق في استخدام عقوبة الإعدام في الجرائم التي لا علاقة لها بالقتل، وهو أمرٌ محظور صراحةً بموجب القانون الدولي. على سبيل المثال، أدرجت البحرين عام 2018 عقوبة الإعدام لجرائم المخدرات التي لا علاقة لها بالقتل، مما يمثل تراجعًا خطيرًا في حماية حقوق الإنسان. يواجه حاليًا 12% (3 من أصل 26) من الأفراد المحكوم عليهم بالإعدام في البحرين مثل هذه الاتهامات، وعلى الرغم من عدم تنفيذ أي عمليات إعدام حتى الآن لهذه الجرائم، إلا أنّ العدد المتزايد من عمليات الإعدام يشير إلى أن هذا الوضع قد يتغيّر. بالإضافة إلى ذلك، أُدين 29% (9 من أصل 31) من المحكوم عليهم بالإعدام بتهمة ارتكاب جرائم "متعلقة بالإرهاب" بجرائم لا علاقة لها بالقتل، كما تسمح التعريفات الواسعة والغامضة للإرهاب بموجب القانون البحريني بمحاكمة الأفراد على أسسٍ مشكوكٍ فيها، وغالبًا ما تستهدف المعارضين السياسيين والناشطين. إن استخدام عقوبة الإعدام في هذه الحالات يؤكد على التكتيكات القمعية التي تستخدمها الحكومة البحرينية لإسكات المعارضة والحفاظ على السيطرة. خلال فترة المراجعة، اتُهم 32% (12 من أصل 37) من المواطنين البحرينيين المحكوم عليهم بالإعدام بارتكاب جرائم لا علاقة لها بالقتل، وعلى الرغم من تأكيد الحكومة على أن عقوبة الإعدام تُفرض وفقًا للقانون الدولي، فإن البيانات تشير بوضوح إلى انتهاكات لهذه المعايير.

وتشكّل مسألة أحكام الإعدام غير الآمنة أهمية كبيرة أيضاً، فقد أُدين ما لا يقل عن 54% (14 من أصل 26) من المحكوم عليهم بالإعدام استنادًا إلى أدلة وأحكام مشكوك فيها. ويزعم أحد عشر من هؤلاء الأفراد أنهم تعرضوا للتعذيب، ومع ذلك لم يتم التحقيق في أي من قضاياهم بما يتماشى مع الحد الأدنى من المعايير الدولية. يسلّط هذا الفشل المنهجي في معالجة مزاعم التعذيب الضوء على قضايا أوسع داخل النظام القضائي البحريني لدعم المعايير القانونية الدولية والتزامات حقوق الإنسان.

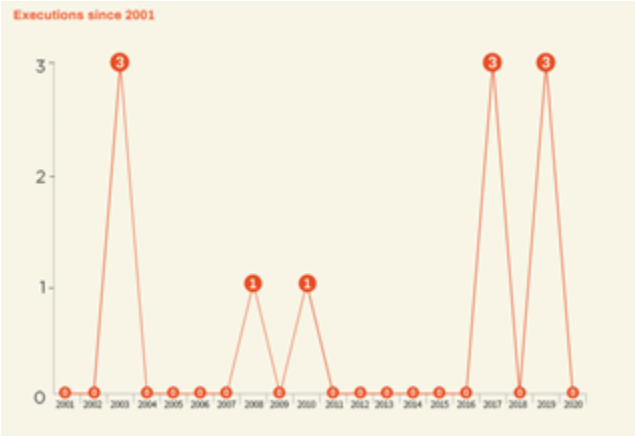

تقرير BIRD - من الانتفاضة إلى الإعدامات: عقوبة الإعدام في البحرين، بعد عشر سنوات من الربيع العربي.

نظرة عامة عن القضية

في 18 فبراير 2014، اعتُقل محمد رمضان في مطار البحرين الدولي، حيث كان يعمل كعضو في طاقم الأمن. ثم تم نقله إلى مديرية التحقيقات الجنائية، حيث يزعم أنه تعرّض للتعذيب، بما في ذلك الضرب المبرح والصعق بالكهرباء. وعلى الرغم من سوء المعاملة، رفض التوقيع على اعتراف. هذا واعتُقل حسين موسى بعد بضعة أيام، في 21 فبراير 2014، واقتيد أيضًا إلى مديرية التحقيقات الجنائية وأفاد بأنه تعرّض للتعذيب، بما في ذلك تعليقه من أطرافه وضربه لعدة أيام، مما أجبره على الاعتراف وإدانة محمد رمضان.

وفي 29 ديسمبر 2014، حكمت محكمة جنائية على كل من محمد رمضان وحسين موسى بالإعدام لدورهما المزعوم في تفجير الدير في 14 فبراير 2014، والذي أسفر عن مقتل ضابط أمن. وقد استند قرار المحكمة إلى حدٍ كبير على الاعترافات التي تم الحصول عليها في أثناء الاستجواب، بالرغم من تراجع المتهمين عن هذه الاعترافات وادعاءاتهما بالتعذيب. وفي 27 مارس 2015، أيّدت محكمة الاستئناف العليا الجنائية إدانتهما وعقوبة الإعدام. وفي 16 نوفمبر 2015، أكّدت محكمة التمييز، وهي أعلى محكمة في البحرين، الأحكام ذاتها.

وفي شهر مارس من العام 2018، قدّمت وحدة التحقيق الخاصة تقارير طبية أعدّها أطباء تابعون لوزارة الداخلية تشير إلى تعرّض الرجلين للتعذيب. وبناءً على هذه النتائج، أوصت وحدة التحقيق الخاصة بمراجعة محاكمتهما. وفي 22 أكتوبر 2018، علّقت محكمة التمييز أحكام الإعدام وأمرت محكمة الاستئناف العليا الجنائية بإعادة النظر في القضايا تحت إشراف هيئة قضاة جديدة. وعلى الرغم من الأدلة الطبية الجديدة والتوصيات الصادرة عن وحدة التحقيق الخاصة، أعادت محكمة الاستئناف العليا الجنائية في البحرين في 8 يناير 2020 أحكام الإعدام على محمد رمضان وحسين موسى.

أدلة التعذيب والتحقيقات التي أجرتها وحدة التحقيق الخاصة

تسلط قضيتا محمد رمضان وحسين موسى في البحرين الضوء على المسائل النظامية المحيطة باستخدام التعذيب وفشل الهيئات القضائية والمعنية بالتحقيقات في دعم حقوق الإنسان. وتكشف أدلة التعذيب والتحقيق اللاحق الذي أجرته وحدة التحقيق الخاصة في البحرين عن عيوب خطيرة تقوّض نزاهة نظام العدالة وتنتهك القوانين البحرينية والدولية.

كما ذكرنا سابقًا، تم اعتقال محمد رمضان وحسين موسى في فبراير 2014 بتهمة تفجير أسفر عن مقتل ضابط أمن، وأفاد كلاهما بتعرّضهما لتعذيبٍ شديد، حيث تعرّض محمد رمضان للضرب والصعق الكهربائي بينما تم تعليق حسين موسى وضربه للاعتراف بتورّط محمد رمضان.

هذا وتدعم التقارير الطبية والشهادات مزاعم التعذيب، ففي مارس 2018، قدمت وحدة التحقيق الخاصة تقارير طبية من أطباء تابعين لوزارة الداخلية، والتي أشارت إلى علامات تعذيب. وكانت هذه التقارير جزءًا من الأدلة التي دفعت محكمة التمييز إلى تعليق أحكام الإعدام وإصدار أمر بإعادة المحاكمة في أكتوبر 2018. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه النتائج الطبية وتوصية وحدة التحقيق الخاصة بمراجعة القضايا، أعادت محكمة الاستئناف الجنائية العليا أحكام الإعدام في يناير 2020، وتم توثيق المزيد من أدلة التعذيب في حوادث داخل نظام السجون. في 14 مايو 2023، تعرّض سجناء سياسيون، من بينهم رمضان وموسى، لاعتداءات جسدية من حراس السجن. وقد أشارت شهادات السجناء إلى إصابات وحروق وضرب. وورد أن رمضان كان مقيّدًا في وضع يشبه الصلب وتم رش رذاذ الفلفل عليه وتعرّض للضرب ووضع في الحبس الانفرادي في ظروفٍ قاسية، وفقدت أسرته الإتصال به لفترة من الوقت، مما أثار مخاوف بشأن معاملته وسلامته.

وقد لاقت تحقيقات وحدة التحقيق الخاصة في مزاعم التعذيب ضد رمضان وموسى انتقادات واسعة بسبب عدم كفايتها وافتقارها إلى الحياد. وتأسست هذه الوحدة عام 2012 كجزء من الإصلاحات المزعومة في البحرين للتحقيق في إنتهاكات حقوق الإنسان، وكانت غير فعّالة إلى حدٍ كبير في محاسبة الجناة وإجراء تحقيقات شاملة. في عام 2017، راجعت لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب امتثال البحرين لاتفاقية مناهضة التعذيب ووجدت أن وحدة التحقيق الخاصة غير قادرة على إجراء تحقيقات فعّالة تتعلق بالتعذيب، فالعيوب الهيكلية لوحدة التحقيق واعتمادها على وزارة الداخلية، التي من المفترض أن تقوم بالإشراف، تعرّض استقلاليتها وفعّاليتها للخطر. وأشارت اللجنة أيضًا إلى القبول المتكرر للاعترافات القسرية من قبل القضاة البحرينيين، وأوصت بإجراء مراجعة شاملة للإدانات المستندة فقط إلى مثل هذه الإعترافات.

شهدت التحقيقات التي أجرتها وحدة التحقيقات الخاصة (SIU) عدة نقائص حاسمة في قضايا رمضان وموسى. أجريت الفحوصات الطبية بحضور ضباط الشرطة وبدون تمثيل قانوني، مما أفقدها الحيادية وفشلها في توثيق الإصابات أو النظر في

أسبابها بدقة. وخلص التقييم المستقل الذي أجراه المجلس الدولي لإعادة تأهيل ضحايا التعذيب (IRCT) إلى أن تحقيق SIU لم يستوف المعايير القانونية والمهنية المطلوبة للتحقيقات الجنائية المتعلقة بالتعذيب. كما اعتمدت SIU على تقارير طبية من أطباء مرتبطين بوزارة الداخلية مما أثر على مصداقية التحقيق. واعتبر المجلس أن تحقيق SIU معيب بشكل خطير وأوصى بإلغاء الإدانات المستندة إلى نتائجه.

أدانت منظمات حقوق الإنسان بما في ذلك معهد البحرين للحقوق والديمقراطية(BIRD) والأمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين (ADHRB) وحدة التحقيقات الخاصة (SIU) لفشلها في إجراء تحقيقات محايدة. وأشارت المنظمات إلى أن دور SIU يبدو أنه يهدف إلى حماية مرتكبي التعذيب بدلاً من ضمان العدالة للضحايا. ويعكس هذا الفشل المشكلات النظامية الأوسع داخل المؤسسات القضائية وإنفاذ القانون في البحرين.

تعرض مكتب أمين المظالم في البحرين - المسؤول عن معالجة الشكاوى وضمان المساءلة داخل وزارة الداخلية والمؤسسات التابعة لها - للانتقادات أيضًا. فعلى الرغم من أنه يزعم أنه يتلقى ويحقق في شكاوى سوء السلوك وانتهاكات حقوق الإنسان، فإن فعاليته واستقلاليته محل شك كبير. يعمل المكتب تحت ظل الجهة التي يدعي الإشراف عليها، مما يجعل استقلاليته المزعومة مجرد واجهة ويعرض تحقيقاته للتحيز والتلاعب. غالبًا ما يفشل المكتب في تحقيق العدالة أو محاسبة الجناة رغم تكليفه بمعالجة الشكاوى.

الآثار الأوسع نطاقا

من المهم التأكيد على أن حالات رمضان وموسى ليست حوادث معزولة ولكنها جزء من نمط أوسع من انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين. إن استخدام الحكومة للتعذيب لانتزاع الاعترافات وقبول القضاء لهذه الاعترافات برغم الادعاءات الموثوقة بالإكراه، يسلط الضوء على الانتهاكات الخطيرة لكل من القوانين البحرينية والدولية. تنص المادة 19 من دستور البحرين والمادة 253 من قانون الإجراءات الجنائية صراحة على أن الاعترافات القسرية "لاغية وباطلة" ويجب تجاهلها من قبل القضاة. بالرغم من هذه الضمانات القانونية، تواصل محاكم البحرين الاعتماد على الاعترافات المنتزعة بالإكراه، مما يقوض سيادة القانون ويقوض الثقة في النظام القضائي. يعزز غياب المساءلة عن التعذيب وعدم فعالية وحدة التحقيقات الخاصة في إجراء تحقيقات محايدة هذه الثقافة من الإفلات من العقاب.

دعت منظمات حقوق الإنسان الدولية، بما في ذلك هيومن رايتس ووتش والأمم المتحدة، البحرين مرارًا وتكرارًا إلى وقف عمليات الإعدام وإجراء تحقيقات شاملة في مزاعم التعذيب. إن الفشل المستمر في معالجة هذه القضايا لا ينتهك حقوق الأفراد مثل رمضان وموسى فحسب، بل يلقي بظلاله أيضًا على التزام البحرين بحقوق الإنسان وسيادة القانون.

الانتهاكات القانونية وانتهاكات حقوق الإنسان

يمثل الحكم بالإعدام على محمد رمضان وحسين موسى في البحرين تراجعًا عميقًا للعدالة، ويشمل مجموعة من الانتهاكات التي تنتهك المعايير القانونية البحرينية والدولية. كما ارتكبت السلطات البحرينية عدة انتهاكات بشأن هذه القضية، وفقاً لرأي المفوضية السامية لحقوق الإنسان الذي اعتمده الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي في دورته التسعين. وقد ميزوا بين ثلاث فئات: الافتقار إلى الأدلة والأساس القانوني للاعتقال، الانتقام السياسي والتمييز، والحرمان من المحاكمة العادلة والإجراءات القانونية الواجبة.

الافتقار إلى الأدلة والأساس القانوني

تم اعتقال محمد رمضان وحسين موسى وسط أخطاء إجرائية كبيرة. لم يُقدَّم لأي منهما مذكرة اعتقال صادرة بشكل صحيح، وكانت الأدلة المستخدمة لتبرير احتجازهما غير كافية وغير موثوقة. ضلَّل الضباط المعتقلين بشأن هوياتهم وفشلوا في تأمين مذكرة، متجاهلين بشكل صارخ المتطلبات القانونية في البحرين مما قوض بشكل كبير الأساس القانوني للاعتقالات. بالإضافة إلى ذلك، تم احتجاز كلا الرجلين في مكان مجهول، وتعرضا للتعذيب، وحُرما من فرصة الطعن في قانونية احتجازهما. هذه الإجراءات تنتهك قوانين البحرين والمعايير القانونية الدولية التي تتطلب إجراءات قانونية واضحة وشفافة ومبررة للاعتقالات والاحتجازات. يتطلب الدستور البحريني والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR)، أن تتم الاعتقالات بشكل قانوني وأن يتم إبلاغ المحتجزين فورًا بالتهم الموجهة إليهم والسماح لهم بالطعن في احتجازهم.

الانتقام السياسي والتمييز

إنّ اعتقال محمد رمضان وحسين موسى يبدو ذات دوافع سياسية نابعة من مشاركتهما في الاحتجاجات المطالبة بالديمقراطية. ووُجِّهت إليهما تهم بموجب قوانين مكافحة الإرهاب الفضفاضة والمحددة بشكل غامض في البحرين، والتي تُستخدم بشكل متكرر لقمع المعارضة السياسية ونشاط حقوق الإنسان. إن إساءة استخدام تشريعات مكافحة الإرهاب لاستهداف المعارضين والنشطاء السياسيين تجسد استراتيجية الحكومة لقمع المعارضة وتكشف عن نمط منهجي من الانتقام السياسي والتمييز على أساس الرأي

السياسي. هذه الأفعال لا تنتهك حقوق الإنسان الأساسية فحسب، بل تقوض أيضًا التزامات البحرين بموجب القانون الدولي الذي يحمي حرية التعبير والتجمع.

رفض المحاكمة العادلة والإجراءات القانونية الواجبة

كانت محاكمة رمضان وموسى مليئة بانتهاكات خطيرة للإجراءات القانونية. ففشلت السلطات في إبلاغهما بالتهم الموجهة إليهما على الفور، ومنعتهما من الوقت والتسهيلات الكافية لتحضير دفاعهما، وقيّدت اتصالهما بالمستشارين القانونيين. وكان الانتهاك الأشد هو الاعتماد على اعترافات منتزعة تحت التعذيب، فكلا الشخصين أبلغا عن تعرضهما للإيذاء الجسدي الشديد لاستخلاص الاعترافات والتي استخدمت كدليل أساسي لإدانتهما والحكم عليهما بالإعدام. هذا النهج يتناقض بشكل صارخ مع القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية مناهضة التعذيب التي وقعت عليها البحرين والتي تحظر بشكل صريح استخدام الأدلة المنتزعة تحت التعذيب. كما أعادت المحاكم البحرينية أحكام الإعدام الخاصة بهما على الرغم من التقارير الطبية الموثوقة وتوصيات وحدة التحقيق الخاصة التي تشير إلى التعذيب، مما يُظهر تجاهلًا صارخًا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان ومبدأ المحاكمة العادلة. كل هذا يبرز نمطًا مقلقًا حيث يفشل النظام القضائي البحريني في احترام الإجراءات القانونية ويستمر في ارتكاب انتهاكات منهجية لحقوق الإنسان خصوصًا في القضايا المتعلقة بالمعارضة السياسية.

تحقيقات غير فعالة وإفلات منهجي من العقاب

لم تخضع ادعاءات التعذيب لتحقيقات شاملة ومستقلة. الفحوصات الطبية الأولية لم تستوف المعايير الدولية، وانتُقدت تحقيقات وحدة التحقيق الخاصة (SIU) لافتقارها إلى الحياد والفعالية. هذا الفشل المنهجي في معالجة ادعاءات التعذيب يُكرس ثقافة الإفلات من العقاب داخل النظامين القضائي وإنفاذ القانون في البحرين، مما يؤدي إلى تآكل سيادة القانون وتقويض حماية حقوق الإنسان.

هذه القضايا تسلط الضوء على عيوب جوهرية في النظام القضائي البحريني والتزامه بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان. الانتهاكات في عملية الاعتقال والاحتجاز والمحاكمة تعكس قضايا منهجية أوسع داخل البحرين، حيث تنتشر بشكل مقلق ممارسات التعذيب، والاعترافات المنتزعة بالقوة، والمحاكمات ذات الدوافع السياسية. المجتمع الدولي دعا مرارًا البحرين إلى وقف الإعدامات، والتحقيق في ادعاءات التعذيب، والالتزام بمبادئ المحاكمة العادلة والإجراءات القانونية الواجبة. الفشل المستمر في معالجة هذه القضايا يبرز الحاجة إلى إصلاحات قضائية جذرية وتعزيز حماية حقوق الإنسان في البحرين.

بناءً على عدة نتائج رئيسية فإن مجموعة العمل المعنية بالاحتجاز التعسفي (WGAD) قد خلصت إلى أن اعتقالات محمد رمضان وحسين موسى كانت تعسفية. فاعتقل الرجلان من دون مذكرات توقيف في 18 و21 فبراير 2014، مما يشكل انتهاكًا للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR). فشلت الحكومة في دحض الادعاءات بأن اعتقالهما كان يفتقر إلى الأدلة الكافية والأساس القانوني. بالإضافة إلى ذلك، لم يتم إبلاغ رمضان وموسى بأسباب اعتقالهما في ذلك الوقت ولم توفر الحكومة ردًا فوريًا لمواجهة هذه الادعاءات. ولم يُقدَّم أي منهما بسرعة أمام قاضٍ وحُرما من الوصول إلى الاستشارة القانونية قبل محاكمتهما، مما حرمهم من إمكانية الطعن في قانونية احتجازهما.

علاوة على ذلك، خلصت مجموعة العمل إلى أن اعتقال محمد رمضان وحسين موسى كان بسبب ممارستهما لحقوقهما في حرية الرأي والتعبير وحرية التجمع والمشاركة في الحكومة. كما اتهمت الحكومة رمضان وموسى بالتورط في تفجير مميت، لكن المصدر أكد عدم وجود أدلة مادية تربطهما بالجريمة وأن الإدانات اعتمدت بشكل كبير على اعترافات منتزعة بالإكراه. وجدت مجموعة العمل أن الادعاءات التي قدمها المصدر موثوقة ولم تفندها الحكومة، مما يشير إلى أن الرجلين استهدفا لمشاركتهما في احتجاج سلمي مؤيد للديمقراطية.

كما حددت مجموعة العمل العديد من الانتهاكات لحقهما في محاكمة عادلة، بما في ذلك حرمانهما من الوصول إلى مستشار قانوني قبل المحاكمة وعدم سماح محكمة التمييز بشهود الدفاع. وأشارت مجموعة العمل أيضًا إلى مزاعم موثوقة بتعرضهما للتعذيب وسوء المعاملة لاستخلاص الاعترافات، وهي المزاعم التي لم ترد عليها الحكومة بشكل كاف. أدت هذه الاعترافات التي تم الحصول عليها من دون مستشار قانوني وتحت الإكراه إلى جعل الإجراءات برمتها غير عادلة. إضافة إلى ذلك، انتقدت مجموعة العمل فشل المحاكم والمدعين العامين في التحقيق في مزاعم التعذيب، مما ساهم في تعسفية احتجازهما.

الدفاع الدولي والحملات من أجل العدالة

لعب المجتمع الدولي دورًا حاسمًا في الدفاع عن حقوق محمد رمضان وحسين موسى. كما ذكر أعلاه، أدانت العديد من منظمات حقوق الإنسان والهيئات الدولية والحكومات الأجنبية تصرفات السلطات البحرينية ودعت إلى تحقيق العدالة. كانت هيومن رايتس ووتش، ومنظمة العفو الدولية، ومنظمة BIRD صريحة في إدانة السلطات البحرينية بسبب استخدامها المزعوم للتعذيب وانتهاكات الإجراءات القانونية الواجبة. أصدرت هذه المنظمات بيانات ونشرت تقارير ونظمت حملات لزيادة الوعي بالظلم الذي يواجهه رمضان وموسى. على سبيل المثال، أطلقت منظمة العفو الدولية مناشدات عاجلة، داعيةً المؤيدين في جميع أنحاء العالم إلى الضغط على الحكومة البحرينية لوقف الإعدامات والتحقيق بدقة في ادعاءات التعذيب. كما لعبت الأمم المتحدة دورًا حاسمًا، حيث أدان مختلف خبراء حقوق الإنسان التابعين للأمم المتحدة، بما في ذلك المقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، علنًا المعاملة التي يتلقاها رمضان وموسى. وأعلنت مجموعة العمل

التابعة للأمم المتحدة المعنية بالاحتجاز التعسفي أن احتجازهم تعسفي وينتهك القانون الدولي، ودعت البحرين إلى إطلاق سراحهم فورًا وتعويضهم.

مارست الحكومات الأجنبية والهيئات الدولية ضغوطًا دبلوماسية على البحرين. أصدر البرلمان الأوروبي قرارات تدين انتهاكات حقوق الإنسان وتدعو إلى الإفراج الفوري عن رمضان وموسى. كما شملت الجهود الدبلوماسية إثارة هذه القضايا في المحادثات الثنائية والمنتديات الدولية، مع التأكيد على ضرورة التزام البحرين بالتزاماتها تجاه حقوق الإنسان.

لعبت المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية دورًا محوريًا في الدفاع عن العدالة. قامت منظمة BIRD، إلى جانب مراكز الدفاع الأخرى، بتسليط الضوء باستمرار على العيوب الإجرائية وانتهاكات حقوق الإنسان في قضيتي رمضان وموسى. عملت هذه المنظمات بلا كلل للحفاظ على التركيز الدولي على هذه القضايا من خلال جهود الضغط، والمساعدة القانونية، وحملات التوعية العامة. ونسقت مع مدافعين آخرين عن حقوق الإنسان لممارسة الضغط الدبلوماسي على البحرين، داعيةً الحكومات والمؤسسات الدولية إلى اتخاذ موقف حازم ضد انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين.

بالإضافة إلى ذلك، كان دور وسائل الإعلام حاسمًا في جذب الانتباه العالمي إلى محنة رمضان وموسى. قامت صحف إخبارية دولية مثل الجزيرة وذا غارديان بتغطية واسعة لقضاياهما، مسلطة الضوء على السياق الأوسع لانتهاكات حقوق الإنسان في البحرين. وكشفت الصحافة الاستقصائية عن روايات مفصلة عن التعذيب وسوء السلوك القضائي وغياب المساءلة، مما أثر بشكل كبير على الرأي العام.

لقد لعب الرأي العام دورًا حاسمًا في جهود المناصرة. أدت التغطية الإعلامية الواسعة والحملات التي نظمتها منظمات حقوق الإنسان إلى إثارة غضب عالمي، مما أسفر عن تقديم عرائض وحملات على وسائل التواصل الاجتماعي ومظاهرات عامة. وقد أثر هذا الضغط العام بدوره على القادة السياسيين والهيئات الدولية، مما دفعهم إلى إصدار إدانات واتخاذ إجراءات دبلوماسية ضد البحرين. من العدل أن نقول إن الجهود الجماعية للمنظمات غير الحكومية والهيئات الدولية ووسائل الإعلام قد أبقت قضايا رمضان وموسى تحت الأضواء العالمية، مما يضمن استمرار الضغط على الحكومة البحرينية لمعالجة القضايا الخطيرة المتعلقة بحقوق الإنسان.

بشكل عام، فإن الجهود المشتركة لمنظمات حقوق الإنسان الدولية، ومجموعات المناصرة، ووسائل الإعلام، والرأي العام قد أنشأت حركة قوية تدافع عن العدالة لمحمد رمضان وحسين موسى. لم تسلط هذه الحملات الضوء فقط على الظلم الذي يواجهه الرجلان، بل جلبت أيضًا اهتمامًا أوسع بالقضايا النظامية داخل النظام القضائي في البحرين، مما أسهم في دعوة عالمية للإصلاحات والمساءلة في ممارسات حقوق الإنسان في البلاد.

التوصيات

نظرًا للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تم تسليط الضوء عليها في قضيتي محمد رمضان وحسين موسى، من الضروري معالجة هذه القضايا النظامية لضمان العدالة والحفاظ على سيادة القانون في البحرين. تُقترح التوصيات التالية للتخفيف من هذه الانتهاكات، وتعزيز نزاهة العملية القضائية، وتوافق ممارسات البحرين مع معايير حقوق الإنسان الدولية. سيساعد تنفيذ هذه التوصيات في منع الانتهاكات المستقبلية، ودعم الضحايا، واستعادة الثقة في التزام البحرين بحقوق الإنسان.

1. **وقف فوري لتنفيذ أحكام الإعدام:** يجب على الحكومة البحرينية فرض وقف فوري على جميع أحكام الإعدام، خاصة في القضايا التي تتضمن ادعاءات بالتعذيب والاعترافات القسرية. هذا الوقف ضروري لمنع حدوث أخطاء قضائية إضافية والسماح بمراجعة شاملة لقضايا الإعدام. من خلال وقف تنفيذ أحكام الإعدام، يمكن للبحرين أن تتخذ خطوة كبيرة نحو حماية حياة الإنسان وضمان أن لا تؤدي أي أخطاء محتملة في العملية القضائية إلى عواقب لا رجعة فيها. هذا الإجراء سيظهر التزام البحرين بحقوق الإنسان ويوجه إشارة إلى المجتمع الدولي عن استعدادها لتصحيح الظلم الماضي.

2. **حقيقات مستقلة في مزاعم التعذيب**: ينبغي إنشاء لجنة دولية مستقلة للتحقيق في مزاعم التعذيب وسوء المعاملة في قضيتي محمد رمضان وحسين موسى، وغيرها من القضايا المشابهة. يجب أن تعمل هذه اللجنة بشفافية وأن تضم خبراء في حقوق الإنسان من دول مختلفة لضمان الحيادية والمصداقية. ينبغي أن تُعلن نتائج اللجنة على الملأ وأن تُنفذ توصياتها على الفور. من خلال إشراك خبراء دوليين، يمكن للبحرين تعزيز مصداقية تحقيقاتها وطمأنة الأطراف المحلية والدولية بأن العدالة تُسعى إليها بدون تحيز.

3. **مراجعة وإعادة محاكمة القضايا:** يجب مراجعة جميع قضايا عقوبة الإعدام، وخاصة تلك التي تتضمن مزاعم التعذيب، من قبل محاكم مستقلة. يجب أن تُجرى إعادة المحاكمات بما يتوافق مع معايير المحاكمة العادلة الدولية، دون استخدام الاعترافات القسرية. يجب أن تتضمن هذه العملية فحصًا شاملًا لجميع الأدلة وشهادات الشهود، مع التأكد من استبعاد أي دليل تم الحصول عليه من خلال التعذيب أو وسائل غير قانونية أخرى. ستساعد المراجعات المستقلة وإعادة المحاكمات على تصحيح أي مظالم سابقة وضمان أن العملية القانونية عادلة وشفافة، مما يعيد الثقة العامة في القضاء.

4. **تعزيز النظام القضائي:** هناك حاجة إلى إصلاحات لضمان استقلال القضاء عن الفرع التنفيذي. يجب تمكين القضاة من رفض القضايا التي يتم الحصول على الأدلة فيها من خلال التعذيب أو وسائل غير قانونية أخرى. يُعد استقلال القضاء ركيزة أساسية لنظام قانوني عادل وهو ضروري لحماية حقوق الإنسان. ينبغي أن تتضمن الإصلاحات تدابير لحماية القضاة من الضغوط السياسية وضمان أن تستند قراراتهم إلى القانون والأدلة المقدمة في المحكمة فقط. سيساعد تعزيز استقلال القضاء على ضمان أن تُدار العدالة بنزاهة ودون تأثير غير مستحق.

5. **بناء القدرات لجهات إنفاذ القانون:** ينبغي تنفيذ برامج تدريب شاملة لموظفي إنفاذ القانون والقضاء حول معايير حقوق الإنسان الدولية، مع التركيز على حظر التعذيب والحق في محاكمة عادلة. يجب أن تتضمن هذه التدريبات تمارين عملية ودراسات حالة لمساعدة المشاركين على فهم الآثار الواقعية لأفعالهم. من خلال تزويد موظفي إنفاذ القانون والقضاء بالمعرفة والمهارات اللازمة للحفاظ على حقوق الإنسان، يمكن للبحرين أن تساعد في منع الانتهاكات المستقبلية وضمان أن يعمل نظامها القانوني وفقاً للمعايير الدولية.

6. **تعزيز آليات الرقابة:** يجب تعزيز أدوار واستقلالية هيئات الرقابة مثل وحدة التحقيق الخاصة (SIU) ومكتب أمين المظالم لضمان قدرتها على العمل دون تأثير سياسي ومحاسبة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان بفعالية. ينبغي منح هذه الهيئات الصلاحيات والموارد اللازمة لإجراء تحقيقات شاملة ومحايدة، وينبغي إعلان نتائجها على الملأ. سيساعد تعزيز آليات الرقابة على ضمان المساءلة ومنع انتهاكات حقوق الإنسان في المستقبل.

7. **التعاون الدولي:** يجب على الحكومة البحرينية التعاون الكامل مع آليات حقوق الإنسان الدولية، بما في ذلك المقررين الخاصين للأمم المتحدة، لتسهيل المراقبة والتقارير المستقلة حول أوضاع حقوق الإنسان داخل البلاد. ينبغي أن يشمل هذا التعاون منح الوصول للمراقبين الدوليين وتزويدهم بالمعلومات والدعم اللازمين للقيام بعملهم. من خلال الانخراط مع آليات حقوق الإنسان الدولية، يمكن للبحرين أن تظهر التزامها بالشفافية والمساءلة وأن تستفيد من خبرات ودعم المجتمع الدولي.

8. **دعم وتعويض الضحايا:** يجب إنشاء نظام دعم شامل لضحايا التعذيب وأسرهم، يتضمن المساعدة الطبية والنفسية والقانونية. يجب تعويض الضحايا بشكل مناسب عن معاناتهم وخسائرهم، ويجب أن تكون إعادة تأهيلهم أولوية. ينبغي أن تكون خدمات الدعم متاحة ومقدمة في الوقت المناسب لضمان حصول الضحايا على المساعدة التي يحتاجونها للتعافي. من خلال دعم الضحايا، يمكن للبحرين أن تسهم في معالجة الضرر الناجم عن الانتهاكات السابقة وتعزيز الشفاء والمصالحة.

9. **التوعية العامة والتعليم:** يجب إطلاق حملات توعية عامة لتثقيف المواطنين حول حقوقهم وأهمية الإجراءات القانونية الواجبة وحظر التعذيب. ينبغي أن تشمل هذه الجهود تعزيز ثقافة حقوق الإنسان داخل المجتمع البحريني، باستخدام وسائل الإعلام المختلفة واستراتيجيات التوعية للوصول إلى جمهور واسع. يعد التعليم والتوعية أساسيين لمنع انتهاكات حقوق الإنسان ولتمكين المواطنين من الدفاع عن حقوقهم. من خلال تعزيز تعليم حقوق الإنسان، يمكن للبحرين أن تسهم في بناء مجتمع يحترم حقوق جميع الأفراد ويحافظ عليها.

10. **الإصلاحات التشريعية:** يجب تعديل التشريعات الوطنية لتتماشى مع المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي تعتبر البحرين طرفًا فيها، خاصة فيما يتعلق بتعريفات الإرهاب ونطاق عقوبة الإعدام. ينبغي ضمان أن القوانين تحظر

صراحة استخدام التعذيب وتلزم بإجراء تحقيقات مستقلة في أي مزاعم بحدوث مثل هذه الانتهاكات. الإصلاحات التشريعية ضرورية لإنشاء إطار قانوني يحمي حقوق الإنسان ويضمن المساءلة عن الانتهاكات. من خلال مواءمة قوانينها مع المعايير الدولية، يمكن للبحرين أن تظهر التزامها بحقوق الإنسان وتوفر أساسًا قانونيًا قويًا لحماية حقوق الأفراد.

يتطلب تنفيذ هذه التوصيات جهدًا مشتركًا والتزامًا من جميع مستويات الحكومة والمجتمع في البحرين. ومع ذلك، من خلال اتخاذ هذه الخطوات، يمكن للبحرين تحقيق تقدم كبير في معالجة القضايا النظامية المتعلقة بحقوق الإنسان، وضمان العدالة للضحايا، واستعادة الثقة في التزامها بحقوق الإنسان.